

موضع نصبها ومن لم يجعلها عاملة قال انها في موضع  
رفع على انها خبران للمبتدأ الذي بعدها وهذه الثاني  
هو ظاهر كلام المصنف انه شرط في عملها ان يكون  
المبتدأ والخبر بعد ما على الترتيب الذي ذكرناه وهذا  
هو المراد بقوله وتبين انك اي علم ويعني به ان يكون  
المبتدأ مقدم ما والخبر مؤخر ومقتضاه انه متى تقدم  
الخبر لا قبل ما شئت سوا كان الخبر طرفا او جارا او مجرورا  
او غير ذلك وقد صرح بهذا في غيره من الكتاب الشرط  
الرابع ان لا يستعمل مجهول الخبر على الاسم وهو غير  
طرف ولا جارا ومجرور فان تقدم بطرف عملها نحو ما طرد  
زيد اكل فلا يجوز نصب اكل وقد اخذنا بقا القول مع تقدم  
الخبر يجوز بقا القول مع تقدم المجهول بطرفه الاولى  
لتأخير الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الاعمال  
مع تقدم المجهول من الفصل بين الخبر ومجهوله  
باجنبي وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فان كان المجهول  
طرفا او جارا او مجرورا لم يطل عملها نحو ما عندك  
زيد مقبلا ومقابك انت معينا لان الظروف والمجرور  
ليوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها وهذا الشرط  
مفهوم من كلام المصنف للخصيصه جواز تقدم مجهول  
الخبر عما اذا كان المجهول طرفا او جارا ومجرورا  
الشرط الخامس ان لا تتكرر ما فان تكررت بطرف عملها  
نحو ما زيدا خبرا لم فلا يجوز نصب قائم واحازره  
بفعلهم الشرط السادس ان لا يبدل من خبرها موجب

فان

فان ابدل بطل عملها نحو ما زيدا خبرا لا يبدل  
به فتبين في موضع رفع خبرا عن المبتدأ الذي هو  
زيد ولا يجوز ان يكون في موضع نصب خبرا عن ما  
واجازة قوم وكلام بسبويه رحمه الله في هذه  
المسئلة يحتمل القولين المذكورين لعني القول بان  
ان لا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم استلزام  
ذلك فانه قال ذلك المثال المذكور وهو ما زيدا  
بغير الخ استوت اللغات اعني لغة الحجاز ولغة  
نعم واختلف بشرح الكتاب في الارجح انه قوله  
استوت اللغات فقال قوم هو ارجح الى الاسم الواقع  
قبل الا والمراد انه لا عمل لما فيه فاستوت اللغات  
في انه رفوع وهو لاهم الذي استرطوا في الاعمال  
ما ان لا يبدل من خبرها موجب وقال قوم هو ارجح  
الى الاسم الواقع بغير الا والمراد انه يكون رفوعا  
سوا جعلت ما جازيه او تميميه وهو لاهم الذي  
لم يسترطوا في الاعمال فان لا يبدل من خبرها موجب  
وتوجب كل من القولين وترجع المختار منهما  
وهو الثاني لا يبدل من خبرها موجب المختصر  
**ورفع موصوف بلكن او بيل من بعد منصوب بما النزم**  
اذا وقع بعد خبر ما عطف فلا يخلوا اما ان يكون  
مقتضا للترجيح او لا فان كان مقتضا للترجيح  
تعيين رفع الاسم الواقع بعده وذلك تحويله وتكون  
فمقول ما زيد قائما لئلا يكون قاعدا او بيل قاعدا فيجب

حل